الشمول المالي وأهميته لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر

د/ إيمان محمد خيرى طايل

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للحاسبات

والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

٢٠١٩م

الشمول المالى وأهميته

لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر

الفصل الأول: ماهية الشمول المالي.

- **المبحث الأول: تعريف الشمول المالي.**
- **المبحث الثانى: أهداف الشمول المالي.**
- **المبحث الثالث: مزايا الشمول المالي.**

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي، ودوره فى الشمول المالي.

- **المبحث الأول: أثر الاقتصاد الرقمي في التحول للشمول المالي.**
- **المبحث الثانى: الاقتصاد التشاركي في ظل الشمول المالي.**
- **المبحث الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشمول المالي.**

المقدمة:

إن الشمول المالي يعمل على توفير الخدمات المالية من أجل تيسير أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من خلال استخدام الخدمات المالية مثل الائتمان، والتأمين، والاستثمار في التعليم، والصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وقد ساعد انتشار الهواتف المحمولة على ذلك من خلال التكنولوجيا المالية الرقمية.

إشكالية البحث:

من منطلق تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، تم تناول موضوع الشمول المالي في ظل التطور التكنولوجى، وهل سيساعد الشمول المالى في تحقيق التنمية الاقتصادية أم لا؟

وهل للاقتصاد الرقمى دور فى تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الأسئلة يمكننا صياغة الفرضيات الآتية:

- كيفية الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.
- كيفية التحول إلى الاقتصاد التشاركي من خلال الاقتصاد الرقمي.
- كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشمول المالى.

أهمية البحث:

تحقيق التنمية الاقتصادية هدف غاية في الأهمية، ونتيجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنه يمكن استخدام الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق الشمول المالي، الذي يقضى على الفقر ويعزز النمو، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

١- المعرفة التامة لمعنى الشمول المالي وأهميتة وأهدافه.

٢- معرفة الفرص والتحديات التي تواجه الشمول المالي.

٣- كيفية استخدام الاقتصاد الرقمي في تحقيق الشمول المالي.

٤- التعرف على أهمية الاقتصاد التشاركي في ظل الاقتصاد الرقمي وأهميتة.

٥- كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشمول المالي.

منهج البحث:

تضمن هذا البحث المنهج الاستقرائي والوصفي من خلال الاطلاع على عدة أبحاث وكتب تناولت موضوع الشمول المالي.

موضوع البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال فصلين، **الفصل الأول** تضمن ثلاثة مباحث، **المبحث الأول:** تناول تعريف الشمول المالي، **والمبحث الثاني:** تناول أهداف الشمول المالي، **والمبحث الثالث:** تناول مزايا الشمول المالي.

الفصل الثاني تناول موضوع الاقتصاد الرقمي، ودورة فى الشمول المالي في ثلاثة مباحث، **المبحث الأول:** تناول أثر الاقتصاد الرقمي في التحول للشمول المالي، **والمبحث الثانى:** تناول الاقتصاد التشاركي في ظل الاقتصاد الرقمي ودورة فى تعزيز الشمول المالي، **والمبحث الثالث:** تناول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشمول المالي.

الفصل الأول

ماهية الشمول المالي

مقدمة:

أصبح الشمول المالى أولوية لصانعي السياسات على مستوى العالم ولذلك يجب التعرف على ما هو الشمول المالي من خلال هذا الفصل فى ثلاثة مباحث. المبحث الأول سيتضمن تعريف الشمول المالي، والمبحث الثاني سوف يتضمن أهميته، وأهدافه، والمبحث الثالث سوف يتضمن مزايا الشمول المالي.

المبحث الأول

تعريف الشمول المالي

تعددت التعريفات الخاصة بالشمول المالي فى الفترة الراهنة وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المبحث.

التعريف الأول:

الشمول المالى يعني توفر الخدمات المالية الرسمية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها من خلال الجميع، وكذلك الوصول إلى المدفوعات، والتسهيلات التحويلية، خدمات مالية ميسورة التكلفة ومدخرات وقروض وخدمات تأمين بواسطة النظام المالي الرسمي(١).

التعريف الثاني(٢):

يعنى الشمول المالى أن الأفراد أو الشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مقيدة، وبأسعار ميسورة؛ تلبي احتياجاتهم، مثل: المعاملات، والمدفوعات، والمدخرات، والائتمان، والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة، وأن تكون قادرًا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع؛ لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها يمكن أيضًا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى وهذا هو السبب في ضمان وصول الأشخاص فى جميع اتحاد العالم إلى الخدمات المالية، كما أن حساب المعاملات هو محور مبادرة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠م.

كما أن الخدمات المالية المقدمة في ضوء الشمول المالي تسهل أمور الحياة اليومية، وتساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شئ من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات

(1) Nicholas S.vonortas STI policy for knowledge Based Economies, center for international science and Technology, policy and Department economies, the George Washington University.

(٢) الشمول المالى عامل رئيسى فى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء – موقع البنك الدولى World Bank Group

الطوارئ غير المتوقعة، وبوصفهم أصحاب حسابات فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى مثل الائتمان والتأمين لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام[١].

التعريف الثالث[٢]:

يُقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما فى ذلك الحسابات المصرفية، والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، والتحويل، والائتمان؛ لتفادي لجوء البعض إلى القنوات غير الرسمية التى لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيًا؛ مما يؤدى إلى سوء الاستغلال لاحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

الجوانب المزدوجة للشمول المالي [٣]

يعتبر الشمول المالى ومحو الأمية المالية من الركائز المزدوجة.

الشمول المالى يحتاج التركيز على جانب الطلب من جهة المستهلك، أي معرفة القراءة والكتابة المالية، ومن جهة العرض بتوفير الخدمات المالية من خلال السوق وما يطلبه الناس ويركز بشكل أكبر على تصميم المنتجات والخدمات المناسبة وإنشاء سوق مالية من خلال الوصول لتغطية وتلبية الاحتياجات المالية والأساسية للأسر، كما أن محو الأمية المالية يحفز الطلب ويجعل الناس يدركون ما يمكن أن يطلبوا، حيث أنها مجموعة من المهارات والمعرفة التى تسمح للفرد بفهم مبادئ مالية لاتخاذ قرارات لفهم التمويل.

---

(١) البنك الدولى المرجع السابق.

(٢) العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالى والشمول المالى – فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية – صندوق النقد العربى ٢٠١٥

(3) Mr. Sanjay Msakariya &. Dr Neelima Ruporel, Evaluation of financial inclusion strategies of Bank, in INDIA: Reflections from literature ISSN No. 0974-035x An Indexed Refereed Journal of Higher Education

المبحث الثانى

أهداف الشمول المالي

أولًا:أهمية الشمول المالي(١)

- يتيح الوصول السهل إلى الخدمات المالية للأفراد توفير المال بأمان والمساعدة في منع تركز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الأفراد، وبالتالي تخفيف المخاطر المالية التى يمكن أن تواجه الفقر والصدمات الاقتصادية.
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الوقت المناسب والكافي لتحقيق أهداف التمويل؛ لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد الوسيلة الأفضل لتحقيق النمو الشمولى الذى يخلق الطلب المحلى والاستهلاك وتوفير فرص العمل للكثير من الشباب.

ثانيًا: أهداف الشمول المالي:

يساهم الشمول المالي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ونجد أن مجموعة العشرين التزمت بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي(٢).

مبادئ دول العشرين في تعزيز الشمول المالي(٣)

المبدأ الأول: تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي، ويجب تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة وتطوير النظم المالية.

المبدأ الثانى: تحقيق التوازن بين الابتكار، والمخاطر التى يحققها الشمول المالي الرقمي.

المبدأ الثالث: توفير التمكين والتناسب في الإطار القانوني والتنظيمي للشمول المالي الرقمي.

المبدأ الرابع : توسيع الخدمات المالية الرقمية في النظام البيئي أو البنية التحتية.

المبدأ الخامس: إنشاء المالية الرقمية المسؤولة عن ممارسات حماية المستهلكين.

المبدأ السادس: محو الأمية المالية والرقمية والتوعية بأهمية الشمول المالي الرقمي.

المبدأ السابع: تسهيل تحديد العملاء للخدمات المالية الرقمية.

---

(1) Sonu Garg, Dr. parul Agarwal, financial Inclusion in India a Review of Initatives and Achievements, IOSR Journal of Busines and management (IOSR – JBM) volume 16, Issue 6 vol. I Jun 2014

(٢) البنك الدولى – مرجع سبق ذكره.

(3)G 20 High – level principles for Digital financial inclusion GPFI Global partnership for financial inclusion, 2013 China

المبدأ الثامن: تتبع التقدم للشمول المالي الرقمي.

من خلال هذه المبادئ نجد أن الشمول المالي يحقق سبعة من أهداف التنمية المستدامة التى تنص عليها الأمم المتحدة والتى تتمثل في الآتي:(١)

- **الهدف الأول :** القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
- **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة، من خلال زيادة الإنتاجية لصغار المنتجين.
- **الهدف الثالث:** ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع على الإطلاق عن طريق زيادة الموارد للتعليم والصحة.
- **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال سهولة وصولها للخدمات المالية.
- **الهدف الثامن:** تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال تحسين التخصص للموارد المتاحة الذى يولد زيادة الستثمار وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.
- **الهدف التاسع:** بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز الابتكار وتشجيع صغار المنتجين على الانضمام إلى سلاسل القيمة.
- **الهدف العاشر:** الحد من عدم المساواة داخل البلدان.

استراتيجية الشمول المالي الناجحة:

يجب تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وهذا يعنى تحسين البنية التحتية المالية وخاصة في المناطق الريفية وتعزيز تنمية المنتجات المالية ولضمان استقرار النظام المالى وتحقيقًا لهذه الغايات سوف يتم عرض خمس استراتيجيات(٢):

١- **المنتجات المالية**: تتضمن تصميم المنتجات التي تتوافق بشكل أفضل مع احتياجات الفقراء؛ بسبب إنخفاض الدخل أو الدخول غير المنظمة، أو الموسمية، وتصميم المنتجات المالية التي توفر لديهم السيولة من خلال الائتمان المناسب لديهم.

٢- **المؤسسات المالية**: للمساعدة على جعل المنتجات المالية أكثر جاذبية للفقراء من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف.

(1) Francisco G. villarreal, financial inclusion of small rural producers, Economic commission for latin American and caribean (ECLAC) Santiago November 2017.

(2) Francisco G-Villarreal Ibid

٣ـ قنوات التوزيع: زيادة كفاءة المعروض من المنتجات المالية يتطلب الإطار المؤسسى الذي يعزز تطوير المنتجات المالية الجديدة والتقنيات التى تجعل تقديم الخدمات المالية أقل في التكلفة.

٤ـ التعليم المالي: يجب تقديم خدمات التعليم المالي لكافة الفئات؛ من أجل توضيح أهمية المتابعة لكل جديد في الخدمات المالية المتاحة.

٥ـ الإطار التنظيمى: يجب أن يكون هناك إطار تنظيمى للحد من التعرض للمخاطر المالية وتعزيز صناعة المعلومات الائتمانية لتوفير المعلومات الإيجابية والسلبية للعملاء.

الأهداف الرئيسية للشمول المالي وفقاً للأمم المتحدة(١)

١- وصول الخدمات المالية إلى جميع الأسر والمؤسسات بما فى ذلك المدخرات والائتمان قصير الأجل، وطويل الأجل، والرهون العقارية، التأمين، المعاشات التقاعدية والمدفوعات والتحويلات المحلية والدولية.

٢- الوصول إلى الإستدامة المالية والمؤسسية كوسيلة لتوفير الخدمات مع مرور الوقت.

٣- وجود مؤسسات آمنة يحكمها تنظيم واضح ومعايير أداء.

٤- المنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف للعملاء.

(١) الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة – موقع الأمم المتحدة – الإنترنت.

المبحث الثالث

مزايا الشمول المالي

إن الشمول المالي له دور مهم فى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادى، كما أن القدرة على الحصول على خدمات مالية جيدة وبأسعار معقولة واستخدامها مثل حسابات الادخار والحسابات الجارية، والتأمين، والائتمان، تمكن الأسر الفقيرة من تحمل أى تطورات سلبية مثل فقدان الدخل، أو المرض بشكل مفاجئ؛ كما يمكن أن يساعد الشمول المالى الشركات الصغيرة على الاستثمار فى الأصول الإنتاجية، والتوسع في أعمالها ويساعد الشمول المالى النظام المالى ككل من خلال الإسهام في الاستقرار المالي والنزاهة المالية، ويمكن للشمول المالى –وخاصة استخدام حسابات المعاملات على نطاق واسع– أن يحفز مواصلة تحديث أنظمة وخدمات الدفع، وتحسينها وتعزيز الكفاءة الكلية للاقتصاد.

ويعمل التشفير التكنولوجى السريع على تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق الاقتصاد الرقمى، وتنتشر الخدمات المالية الرقمية التى تستفيد من الهواتف المحمولة، أو منصات التجارة الإلكترونية، وشبكات الوكلاء، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة مثل البيانات المتسلسلة والذكاء الإصطناعى فى الأسواق الناشئة؛ ونجد أنه فى الصين بلغ حجم معاملات منصة Antfinanail الإلكترونية أكثر من ٨ تريليونات دولار وهذا تحرك للتحول الاجتماعي والثقافي السريع، وفى كينيا أُتيح الوصول إلى منصة M-PESA للخدمات المالية على الهاتف المحمول زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك وانتشال ١٩٤ ألفا أو ٢% من الأسر الكينية من الفقر المدقع، وكان التأثير أكثر وضوحًا على الأسر التي تعولها نساء.

كما تعمل التكنولوجيا الرقمية بشكل أساسي على تغيير الاستجابة لأزمات النزوح القسرى، وذلك من خلال منع النازحين واللاجئين من إمكانية الحصول على الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتحويلات النقدية الفعالية التى تستفيد من آلات الصرف الآلى، والبنية التحتية لمسح بصمة العين، والخدمات المالية على الهاتف[١] .

(١) أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي – لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق – البنك الدولى ٢٠١٦

الفصل الثاني

الاقتصاد الرقمي ودوره في الشمول المالي

المبحث الأول

أثر الاقتصاد الرقمي في التحول للشمول المالي

يعني مفهوم الاقتصاد الرقمي التحول إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاستخدام الأكثر كفاءة للبيانات والمعلومات، في مختلف الأنشطة الاقتصادية وإجراء عمليات مالية ومصرفية بطرق أسرع وأكثر سهولة بما يسمح بتدفق المعلومات والأموال بين دول العالم، في ظل إلغاء القيود والحواجز بين الدول في عصر ثورة المعلومات.

الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط

تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد

تشهد عدة دول في المنطقة ارتفاعًا في معدلات المستهلكين للهواتف الذكية، ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الشركات والحكومات بحاجة إلى مواكبة هذا التطور فى شتى المجالات.

حيث تقف منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن على عتبة مرحلة محورية من التحول الرقمي الهائل فقد تضاعف معدل تدفق البيانات عبر الحدود التى تربط الشرق الأوسط ببقية دول العالم خلال العقد الماضى بما يتجاوز ١٥٠ ضعفًا وتصدرت عدة دول من مجلس التعاون الخليجي–لاسيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر– القفزة الواسعة التى شهدها قطاع الاستهلاك الرقمي من حيث ارتفاع معدلات الاعتماد على الهواتف الذكية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك تتفاوت معدلات التحول الرقمي من دولة إلى أخرى، وتكافح الشركات والحكومات لمواكبة هذا التطور في شتى المجالات، وبناءًا على التاريخ العريق للمنطقة في مجال الابتكار، فإن أمامها فرصة لتحول اقتصادها إلى اقتصاد رقمي رائد، وتحقيق فوائد اقتصادية واسعة النطاق، إذا تمكنت من توحيد جهود كافة الأطراف المعنية وحشد طاقاتهم للتركيز على تطوير نماذج رائدة من الحوكمة، والأعمال، والتمويل، والمواهب البشرية فى المنطقة.

ويساهم المواطنون أنفسهم فى قيادة التحويل الرقمي فى منطقة الشرق الأوسط ضمن منظور الانتشار الرقمي بين الأفراد؛ حيث نجد أن الإمارات، وقطر والبحرين جاءوا فى صدارة الدول على مستوى العالم؛ إذ تشهد معدلات استخدام الهواتف الذكية بنسبة ١٠٠%، ووسائل التواصل الاجتماعى بنسبة تزيد عن ٧٠%، وهى معدلات تتجاوز حتى مثيلاتها في الولايات

المتحدة نفسها، وعلى الرغم من استعداد الأفراد لاحتضان واستخدام الوسائل الرقمية في شتى جوانب الحياة، فإن الشركات والحكومات لم تغتنم فرصة التحول الرقمى بشكل كامل(١)، ويُعد مؤشر ماكنزى للتحول الرقمي فى الشرق الأوسط أول مبادرة لتقييم مستوى التحول الرقمى، والأثر الناتج عنه فى تسع دول بمنطقة الشرق الأوسط، وهى البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات، ولكن رغم التطلعات الحكومية الطموحة تجاه التحول الرقمي فإن ٦% فقط من شعوب منطقة الشرق الأوسط هى التى تقوم بتطبيق أنظمة الحكومة الذكية الرقمية، وهذا بدوره يُؤكد على المكانة المتأخرة التى تحتلها المنطقة بالمقارنة مع الدول المتقدمة فى مجال التحول الرقمى فى قطاع الأعمال، هذه الدول هى النرويج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، السويد،والمملكة المتحدة، بدءًا من انخفاض قيمة رأس المال المغامر المتاح لتحويل الشركات الناشئة، وانتهاء بحجم القوى العاملة في الوظائف والصناعات الرقمية، وبالفعل بدأت بعض حكومات الشرق الأوسط، وعلى رأسها دولة الإمارات، ومملكة البحرين بتنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، إلا أن حكومة دولة الإمارات تحتل الصدارة بين دول الشرق الأوسط فى تبنى التحول الرقمي بل ارتفعت إلى المراكز الأولى في العديد من المقاييس فى مؤشر التحول الرقمي.

مما لا شك فيه أن للقطاع الرقمى مستقبل واعد؛ فحماسة الأفراد تجاه استخدام الوسائل الرقمية تشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو قوية فى المستقبل القريب، وذلك في ظل الاستعداد الجلي من جانب هؤلاء الأفراد، ولاحتضان المنتجات الرقمية الجديدة، وعلى هذا الأساس يتعين على قادة المنطقة زيادة عدد وطلبات براءات الاختراع فى مجال تقنية المعلومات في الاتصالات، وتطوير البنية التحتية لتحسين المعروض من منتجات تقنية المعلومات، والاتصالات، وتعزيز الابتكارات.(٢)

(1) Tarek Elmasry, Enrico Benni, Jigar patel, Jan Peter aus deem moore Digital middle East: Transforming the region into a leading digital economy, October 2010.

(٢) مؤشر ماكينزى – الانترنت.

مشروعات التحويل الرقمى وتكنولوجيا المعلومات.

هناك محاور رئيسية لكل منها مجموعة من البرامج والمبادرات[١]:

١- تهيئة بيئة جاذبة للإبداع والاستثمار التكنولوجي وذلك من خلال:

- مبادرة نشر المناطق التكنولوجية.
- إنشاء مدينة للمعرفة.
- مبادرة نشر المجتمعات التكنولوجية.
- تهيئة التشريعات.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

٢- تنمية القدرات البشرية وذلك من خلال:

- مبادرة تنمية قدرات النشء.
- تنمية قدرات طلبة الجامعات.
- تنمية قدرات الكوادر.
- التدريب الاحترافي.
- تنمية قدرات الأعمال الحرة.

٣- تعميق الصناعات التكنولوجية وذلك من خلال:

- مبادرة تصميم وصناعة الإلكترونيات.
- التجارة الإلكترونية.
- مصر كمحور مركزى لقواعد البيانات.
- اجتذاب الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

٤- تطوير البنية الأساسية للاتصالات وذلك أيضا من خلال:

- التطور من الجيل الرابع إلى الخامس.
- رفع كفاءة الشبكة الأرضية، ورفع الحد الأدنى لسرعة الإنترنت.
- استكمال التغطية للمناطق النائية، والطرق.
- التحول إلى المدن الزكية.
- تقديم الخدمات المرئية من خلال شبكة الاتصالات.

(١) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة الإتصالات – الانترنت .

٥- التحول إلى المجتمع الرقمي وذلك من خلال:

- تكامل قواعد البيانات القومية.
- رفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية.
- تطوير نظام الربط بين الجهات الحكومية.

٦- الإبداع وريادة الأعمال وذلك من خلال:

- احتضان الشركات الناشئة.
- نشر مجمعات الإبداع التكنولوجي، وريادة الأعمال.
- إنشاء مراكز الابداع الاقليمية.
- اجتذاب مراكز التميز للشركات العالمية.

٧- الاستثمار وفتح أسواق جديدة (الإقليمية والدولية) وذلك من خلال:

- الاستثمار في بنية الاتصالات.
- الاستثمار في الخدمات الذكية.
- الاستثمار في تنمية المجتمع الرقمي.

٨- التنمية المجتمعية وذلك من خلال:

- برامج دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- مبادرات خدمة المجتمع والفئات الأولى بالرعاية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

٩- تطوير الخدمات البريدية والشمول المالي للمواطن وذلك من خلال:

- تطوير الخدمات البريدية لتصبح خدمات متكاملة للمواطن.
- مبادرة التحول إلى الشمول المالي للمواطن.

يحتوى القطاع الرقمى على فوائد كبيرة؛ فنجد أن هناك علاقة قوية بين حجم نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للدولة، ونقاطها فى مؤشر ماكنزى للتحول الرقمي؛ إذ يتيح إرتفاع الناتج المحلى الإجمالى للدولة تخصيص ميزانية أكبر للتحول الرقمى مما يُسفر عن رفع ترتيب الدولة فى مؤشر التحول الرقمى، وبوجه عام يساهم التحول الرقمي فى تحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدى بدوره إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالى، كما وُجد أن توحيد ودمج السوق الرقمي فى جميع أنحاء الشرق الأوسط (١٦٠ مليون مستخدم رقمى محتمل بحلول عام ٢٠٢٥) يمكن أن يساهم بما يصل إلى ٣,٨% سنويا فى الناتج المحلي الإجمالي، أي بما يعادل ٩٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا.[١]

(1) Tarek Elmasry . op.cit

وزارة الاتصالات وتفعيل الاقتصاد الرقمي[١]

تبذل الدولة العديد من الجهود فى مجال تنظيم الخدمات المالية الرقمية ونشرها لأكبر عدد من المواطنين وهذه الجهود ما يلى:

١- مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية، وتفعيل الاقتصاد الرقمي، تتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتؤسس لوجود قاعدة من الكفاءات المصرية فى مجال المدفوعات الرقمية، استنادًا إلى الخبرات الواسعة التى تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء، وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات فى مصر، كما تضطلع الشركة بتنظيم برامج وتأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشكيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة وتأتى مذكرة التفاهم فى إطار سعى الحكومة لبناء البنية التحتية، وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج وزيادة فعاليتها في تحفيز الإقتصاد المصرى.

٢- مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا :

يقتضى هذا الإتفاق الذى وقع فى ٢٩ أغسطس ٢٠١٧ تعاون بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الالكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر، وعبر البريد المصرى من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم باستخدام وسائل الدفع الالكترونى وتقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التى تلبى طموحات ومتطلبات عملاء بنك مصر، والبريد المصرى كما تتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة فى الشمول المالى للتجار ودمجهم فى الاقتصاد الرسمي، وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، وتشتمل المذكرة على توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم فى زيادة نقاط الصرف الإلكترونى والمساهمة في تحقيق الشمول المالى، ويتولى بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها، وصيانتها بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء بنك مصر من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية، بما

(١) الهيئة العامة للاستعلامات – الشمول المالى نحو التحول الرقمى – الانترنت.

يساهم فى إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع وستقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج بما يلبى متطلبات وطموحات عملاء بنك مصر، والبريد المصرى.

٣- التعاون بين إيتيدا، وشركة فيزا العالمية لتعزيز التجارة الالكترونية:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إيتيدا وشركة فيزا العالمية فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦ بهدف تعزيز التجارة الإلكترونية، ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الكائنة فى المناطق التكنولوجية في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونيا فضلًا عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنك، والهيئة القومية للبريد في المناطق التكنولوجية، كما تهدف الاتفاقية إلى زيادة الوعى بالخدمات المالية الرقمية، والتثقيف المالى لجميع فئات المجتمع وتنص على أن تقوم الهيئة وشركة فيزا بتقديم الدعم اللازم لمساعدة وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على التسجيل في بوابة مصر التجارية والتى يقوم بتدشينها شركة (أى فاينانس) وبالتعاون مع شركة فيزا العالمية وشركة (كلاودباى) البريطانية من خلال تحديد المعايير اللازمة لإختيار الشركات العاملة فى مجال إنشاء المواقع الإلكترونية، والتي ستساعد في عملية تطوير الصفحات الإلكترونية لمختلف قطاعات الشركات من كافة محافظات الجمهورية على البوابة مع وضع أولوية للشركات فى صعيد مصر من خلال المنطقة التكنولوجية بأسيوط[١].

محور التحول إلى المجتمع الرقمى[٢]

الاهداف الرئيسية:

- حكومة لا تعتمد على الأوراق متصلة بمنظومة موحدة بما يسهل الرقابة الإلكترونية وتحسين الأداء.
- حكومة تتسم بالشفافية وفصل طالب الخدمة عن مقدمها وزيادة القدرة على مكافحة الفساد.
- إتاحة برامج حماية اجتماعية للمواطنين، وإضافة مزايا جديدة للفئات المختلفة.
- رفع أداء الخدمات المقدمة للمستثمرين لتصل إلى وضع تنافسي عالمي.

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات – الشمول المالى نحو التحول الرقمى – الانترنت .

(2) Glaniyi Evans, the effects of economic and financial Development on financial inclusion in Africa pan Atlantic university , Lagos , Nigeria 2015

آليات التنفيذ:

- بناء منظومة تكنولوجية متكاملة لتقديم خدمات مميزة للمواطن من خلال قنوات متعددة، وتكامل، وربط الجهات، وزيادة القدرة على تبادل المعلومات فيما بينها للوصول إلى المجتمع القائم على المعرفة.
- الانتهاء من عملية تنقية وتكامل قواعد البيانات.

استخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على ميزة تنافسية(١)

- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على ميزة تنافسية في ثلاثة مجالات هي الصناعة، الشركة، والاستراتيجية.

أولا:- على مستوى الصناعة:

من شأن تكنولوجيا المعلومات تغيير طبيعة الصناعة مما يؤثر على منتجات، وخدمات، وأسواق، واقتصاديات إنتاج.

١- تأثير تكنولوجيا المعلومات على منتجات وخدمات الصناعة:

تساهم تكنولوجيا المعلومات فى تغير طبيعة المنتجات والخدمات من خلال تعديلها لدورة تطوير المنتج (product development cycle) أو من خلال تسريع عملية التوزيع، ففى صناعة النشر مثلا تقلصت دورة طباعة ونشر المطبوعات وتوزيعها بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ – ٦٠% مما انعكس بالإيجاب على تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع وذلك بفضل إستخدام تقنيات الطباعة والتغليف المتطورة.

٢- تأثير تكنولوجيا المعلومات على اقتصاديات الإنتاج:

حيث تساعد المسوقين على ترشيد التكاليف وتقليص الجهود فمسوق المواد الغذائية الذي يمتلك شبكة واسعة من مراكز التوزيع يستطيع أن يخدم الأسواق الإقليمية ويعيد تخصيص المخزون لخدمة السوق الوطنية.

٣- تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأسواق:

تتزايد أعداد المستهلكين ممن يرغبون بإجراء التبادلات التجارية من خلال وسائل الميكنة الحديثة وتقنيات الحاسوب فقد اعتاد هؤلاء على الحصول على خدمات مصرفية عبر الصراف الآلى (ATM) والتسوق عبر الإنترنت والنقاط البيعية المؤتمتة (Automated points of sale) وغيرها من وسائل التسوق الحديثة.

---

(١) بشيير العلاقة – التسويق فى عصر الانترنت والاقتصاد الرقمى المنطقة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات – ٢٠٠٦ ص٣٤ – ٣٨.

ثانياً: على مستوى الشركة:

يتحدد تأثير تكنولوجيا المعلومات على مستوى الشركة من خلال القوى التنافسية (competitive forces) التى تواجه الشركة حيث توجد خمس قوى تؤثر على ربحية الصناعة وهذه القوي هي:

١- قوة المشترين.

٢- قوة الموردين.

٣- قوة المنتجات والخدمات البديلة.

٤- قوة الداخلين الجدد.

٥- قوة المنافسين.

١- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المشترين:

تساهم قوة المشترين فى تقليص أرباح الصناعة وباستطاعة منشآت الأعمال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليص القوة التى يمتلكها المشترون من خلال اعتماد أساليب تكاليف التحول، وهي عبارة عن التكاليف التى يتحملها المشترى إن هو حاول الانتقال في تعاملاته التجارية من مورد إلى آخر بديل (مثل تكاليف إعادة تدريب العاملين، والتكاليف المترتبة على إعادة هندسة الإنتاج والتصميم، وتكاليف الآلات والمعدات المساعدة المقدمة من قبل المورد إلى المشتري، وتكاليف خدمات ما بعد البيع وغيرها).

٢- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة الموردين:

بإمكان الشركات التنافس بشكل أكثر فعالية إن هى إستطاعت السيطرة على قوة الموردين، ولا نقصد بالموردين فقط أولئك الذين يزودون الشركة بالمواد الخام وقطع الغيار والتجهيزات اللازمة للإنتاج، وإنما نقصد أولئك الذين يزودون الصناعة بالقوى العاملة، خصوصًا الكوادر والكفاءات العالية، ويهدف تقليص قوة الموردين فى هذا المجال بالذات خصوصا القوة التى تمتلكها نقابات العمال فى فرض شروطها لجأت عديد من الشركات إلى أئتمتة عمليات الإنتاج لتقليص الاعتماد على القوى العاملة وصارت نظم المعلومات اليوم تصمم أيضاً لرصد كفاءة العاملين من خلال ربط هذه النظم بنظم متطورة للحوافز والأجور وهو الأمر الذى يمنح الإدارة ميزة مهمة في مكافأة كل من يساهم في تحسين الإنتاجية.

٣- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المنتجات البديلة

تستطيع الشركة أن تمنع عملاءها عن شراء البدائل من خلال تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها، أو من خلال تحسين الأداء، والقيمة المدركة لهذه المنتجات والخدمات، حيث أن قيمة أى سلعة، أو خدمة هى نتاج قدرتها على تلبية أولويات العميل، وببساطة فإن أولويات

العميل هى أشياء من الأهمية بمكان بحيث تجعل العملاء على إستعداد تام لدفع مبلغ إضافى للحصول عليها أو فى حالة عدم الفوز بها، فإنهم سيتحلوون إلى موردين أو بائعين آخرين يحققون لهم هذه الأولويات.

٤- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة الداخلين الجدد:

يستحوذ الداخلون الجدد على جزء من أرباح الشركات العاملة فى الصناعة ولهذا تلجأ هذه الشركات إلى إعاقة دخول هؤلاء إلى الصناعة من خلال عدة وسائل فى مقدمتها السمعة ومستويات الخدمة وقنوات التوزيع وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا مهمًا فى عدم تمكين الداخلين الجدد من الفوز بحصة سوقية أو منعهم أصلًا من الدخول إلى الصناعة (مثال شركات الطيران الكورى من حيث إعددها لقواعد بيانات كبيرة محدثة على الدوام).

٥- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المنافسين على الصناعة:

لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات فرصة للشركات العاملة فى نفس الصناعة للتعامل مع المنافسين بشكل أكثر فعالية ومن الأمثلة على ذلك (نظم الحجوزات المعروفة بـ Apollo التى مكنت عددا من شركات الطيران من التنافس بفاعلية فيما بينها.

ثالثاً:- على مستوى الاستراتيجية:

هناك ثلاث استراتيجيات عامة يمكن انتهاجها لتحقيق أفضلية تنافسية فى الصناعة وهي:

١- استراتيجية قيادة الكلفة المنخفضة.

٢- استراتيجية تمييز المنتج.

٣- استراتيجية التخصص السوقى.

١- استراتجية قيادة الكلفة المنخفضة :

بمعنى أن تكون الشركة قادرة على تقليص تكاليفها أو تحسين إنتاجيتها دون أن تتحمل تكاليف إضافية.

إن نظم المعلومات وتقنياتها التي تساهم فى تقليص كلفة عملية التبادل التجارى تدعم إلى حد كبير استراتيجية قيادة الكلفة المنخفضة؛ فالمصارف وعملاؤها على السواء مثلًا يحققون منافع عديدة من التعامل عبر شبكة الإنترنت فى توفير الوقت، والجهد، والكلفة، وإنجاز التعاملات المصرفية على مدار الساعة.

٢- استراتيجية تميز المنتج:

يتحقق التميز فى المنتج بإضافة قيمة أو مزايا فريدة اليه لتحسين صورته ،وجودته، أو الخدمة المرافقة؛ ومن الأمثلة على ذلك قيام عدد من المصارف الأمريكية بتقديم خدمات مصرفية بديلة ومكملة ومبتكرة من خلال الموقع الإلكترونى.

٣- استراتيجية التخصص السوقى:

تتحقق هذه الاستراتيجية من خلال التركيز على سوق معينة أو جزء من قطاع سوقى؛ فإن نظم المعلومات المساندة للتخصص السوقى توفر معلومات حول ربحية قطاعات سوقية معينة لتمكين الشركات من تصميم، وتسويق منتجات، وخدمات تتوافق مع حاجات ورغبات هذه القطاعات السوقية.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتحول إلى المجتمع الرقمي فى مصر :

نجد أن هناك انخفاضًا في متوسط زمن الحصول على الخدمات الحكومية (تعليم/ صحة/ دعم ... إلخ) إلى المتوسطات العالمية فى الدول المتقدمة.(١)

كما أن البنك الدولى وضع درجة (١٠) وهى أعلى درجة يمكن أن تأخذها دولة، وعلى حسب قطاع التعليم، وبمقارنة مصر مع فنلندا وكوريا وماليزيا خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٢ وُجد أن إنفاق مصر هو الأقل على التعليم والتدريب ففى عام ١٩٩٦ كان إنفاق مصر على ٤ درجات فى المؤشر وفى عام ٢٠١٢ انخفض إلى ٣,٣٧ درجة، بينما حصلت كوريا الجنوبية ٩,٠٩ درجة فى المؤشر، وحصلت فلنلندا على ٨,٧٧ درجة، وأخيرا ماليزيا ٥,٢٢ درجة.

مما سبق يوضح تراجع مؤشرات التعليم وجودته فى مصر بالمقارنة مع الدول الثلاث وعلى صعيد مؤشر تقنيات المعلومات والاتصالات وبالرغم من اهتمام الحكومة المصرية بهذا القاطع إلا أننا نلحظ فارقًا كبيرًا بين مصر ودول المقارنة؛ حيث نجد أن مصر حصلت على ٣,١٢ درجة من إجمالى ١٠ درجات وذلك عام ٢٠١٢ عكس فنلندا التى حصلت على ٩,٢٢، وماليزيا ٦,٦١، وكوريا ٨,٠٥، ولعل هذه النسب تعكس ضعف قطاع الاتصالات لدينا مقارنة بهذه الدول وهو ما يستدعى الاهتمام به وتطويره لمواجهة التحديات ولسرعة الولوج إلى إقتصاد المعرفة. (٢)

أما على صعيد مؤشر المعرفة بصفة عامة، فسنجد أن مصر فى بيانات مؤشر المعرفة لعام ٢٠١٩ كانت تحتل المرتبة رقم ٩٤ بنسبة ٤٩,٢ فى التعليم قبل الجامعى، والمرتبة ١٠٣ بقيمة ٤٤,٨ فى التعليم التقنى والتدريب المهنى، والمرتبة ٤٩ بقيمة ٤٤,٣ فى مجال التعليم العالى، والمرتبة ٨٣ بقيمة ١٧,٧ فى مجال البحث والتطوير، والابتكار، والمرتبة ٧٨ بقيمة

(1) Glaniyi Evans, op.cit .

(٢) إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد – اقتصاد المعرفة والاستثمار فى رأس المال البشرى دراسة تحليلة مقارنة – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠١٧ ص٨١

٤٧,٣ فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة ٦٧ بقيمة ٤٢,٧ فى مجال الاقتصاد، والمرتبة ٩٩ بقيمة ٥١,٥ فى مجال البيئات التمكينية[١].

من خلال هذه البيانات نجد أن مصر مازالت متأخرة فى الدخول فى عصر اقتصاد المعرفة، ويجب على الحكومة ضرورة الاهتمام بتطوير هذه المؤشرات حتى يتسنى لنا الدخول فى عصر الاقتصاد المعرفى.

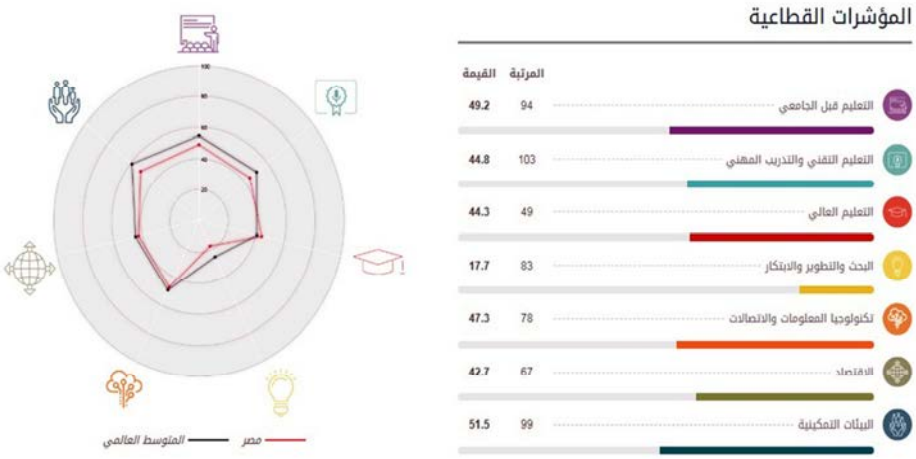

شكل (١) المصدر: تقرير المعرفة العربى ٢٠١٩م

(١) تقرير المعرفة العربى ٢٠١٩ – نحو تواصل معرفى منتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – مشرومع المعرفة – الانترنت

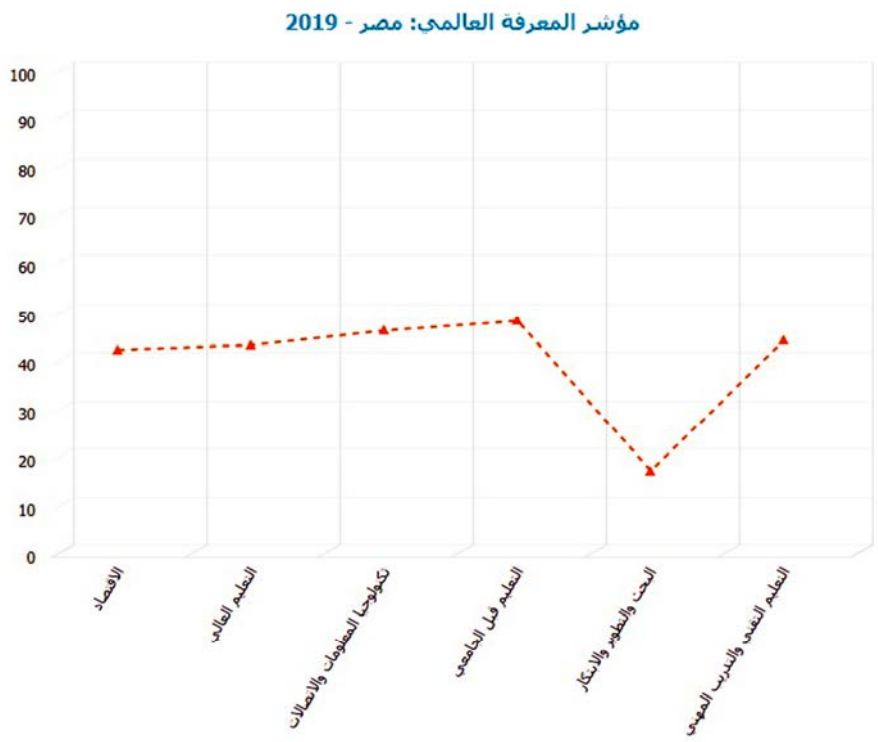

شكل (٢) المصدر: تقرير المعرفة العربى ٢٠١٩م

الفرص والتحديات الناشئة عن الاقتصاد الرقمى :

الفرص :

رغم إختلاف سرعة التحولات الرقمية فإن هذه التحولات توفر فرصًا للبلدان على جميع مستويات التنمية، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتطبيقات الرقمية الأخرى، المنشآت التجارية الصغيرة، وأصحاب المشروعات فى البلدان النامية على الارتباط بالأسواق العالمية بمزيد من السهولة، ويمكنها أيضا تشجيع وتمكين النساء بوصفهن صاحبات مشاريع وتاجرات وتيسير الشمول المالي.

تساعد التكنولوجيا الرقمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المشاركة فى التجارة العالمية فهى تسمح للشركات بخفض التكاليف، وتسويق المنتجات والخدمات فى جميع أنحاء العالم بكل سهولة وبالتالى تُحدث آثاراً إيجابية على الاقتصاد من خلال تنامي المنافسة الإنتاجية والابتكار، بالإضافة إلى زيادة فرص استقطاب المواهب والمهارات. [١]

(١) السياسات الصناعية وسياسات القدرة الانتاجية للاقتصاد الرقمى مذكرة من مانة الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحمدة للتجارة والتنمية – مجلس التجارة والتنمية – الدورة الخامسة والستون الجزء الأول جنيف ٤ – ١٢ يونية ٢٠١٨

التحديات

- **تهديد مصالح أصحاب الأعمال التقليدية**: حيث يشكل الاقتصاد الرقمى تحديًا لأصحاب الأعمال والشركات ومؤسسات الأعمال الكبيرة التى تضم عددًا كبيرًا من الموظفين، حيث طرح أساليب جديدة فى تنظيم الأعمال، وتوفير السلع والخدمات.(١)
- **حرمان العاملين من مميزات الحماية الاجتماعية:** وهو الأمر الذى يرتبط بتصنيف مقدمى الخدمات فى ظل الاقتصاد الرقمى على أنهم عاملون لحسابهم الخاص وليسوا موظفين.
- **عدم الالتزام بالتشريعات الوطنية:** نتيجة للطبيعة الرقمية للشركات العاملة فى اقتصاد المشاركة الرقمى، واعتمادها على القيام بدور الوسيط بين مقدمى الخدمات والمستهلكين.(٢)
- **تحدى الحفاظ على أمن المعلومات**: حيث أن طبيعة عمل العاملين فى الاقتصاد الرقمى التشاركى تجعلهم يعملون فى أعمال متعددة بدوام جزئى، الأمر الذى يتطلب من أصحاب الأعمال ضرورة الحذر بشأن البيانات التى يتم تشاركها مع العاملين لحسابهم الخاص حيث أنه يمكنهم العمل فى الأسبوع التالى مباشرة مع شركات منافسة.(٣)

(1)Will Hutton, the gig economy is here to stay so making it fairer must be apriority the Guardian September 4, 2016 accessible at: https: www.the guardian com.2016

(2)Rudy Telles Jr, Digital matching firms : Anew Definition in the sharing Economy space economics and statistics Administration issue Brief (u.s Department of commerce) no, 1 June 3, 2010 p-13

(3) Amsterdam and Airbnb sign agreement on home sharing and tourist tax, December 18 , 2014 a accessible at http// www.iamsterdam :

- com en/media center / city

- hall / press 2014

المبحث الثانى

الاقتصاد التشاركى فى ظل الاقتصاد الرقمى ودوره فى تعزيز الشمول المالي

الاقتصاد التشاركي: يهدف إلى توفير ربح من خلال استخدام الموارد غير المستغلة مما يقلل سعر التكلفة العالية والتوزيع ويوفر فرص عمل بديله فى الدول ذات معدلات البطالة العالية، كما هو الحال فى مصر، وفي الاقتصاد التشاركي، المشاركة هى المكسب وأساس الربح؛ فقد يستفيد شخص غيرك بما قد تظنه أنت بلا فائدة أو قيمة كالوقت والمعلومات.

أشار بول رومر الذى فاز بجائزة نوبل فى الاقتصاد لعام ٢٠١٨ لمساهمته فى مجال اقتصاد المعرفة إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يتكون من أربعة ركائز أساسية هي:

١- النظام الاقتصادى والمؤسسى الذى يقدم حوافز لاستخدام المعرفة بكفاءة ويعمل على ازدهار ريادة الأعمال.

٢- التعليم والمهارات التي تمكن الشعب من الانتاج.

٣- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات التى تسهل التواصل بفاعلية.

٤- الابتكار فى الدولة، والشركات، والمراكز البحثية.

الأعمال الرقمية نموذج للشمول المالى :

الشمول المالى يتضمن أن تتصدى للتحديات المتمثلة في تقديم الخدمات المالية المناسبة بأسعار معقولة من خلال الابتكارات فى مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات كما أن هناك الآن شركات جديدة وكذلك نماذج الأعمال لتقديم الخدمات المالية التى تساعد على الوصول إلى المزيد من العملاء عن بعد، وذوى الدخل المنخفض، حيث أن التحويل المالى هو خدمات مالية يتم تقديمها عبر التليفون المحمول، أو الإنترنت، أو البطاقات، ويشمل حجمًا كبيرًا من المنتجات المالية الجديدة، والأعمال المالية، والبرامج المتعلقة بالتمويل، أو هو جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك، أو دون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية، كما يشمل التنظيم التعاونى التنسيق، والتفاعل على نحو فعال، ومنتظم، وتبادل المعارف والخبرات والموارد واستكشاف أوجه التآزر وتجديد التداخلات التنظيمية المحتملة وتطوير وسائل النهج التعاونية بشأن السياسات والقواعد التنظيمية، وعلاوة على ذلك هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية الوطنية من ناحية، والمنظمات الإقليمية والعالمية من ناحية أخرى.

وفى أواخر تسعينات القرن الماضى عندما بدأت مصر برنامجها لتحرير القطاع المصرفي وإصلاحه كانت الحكومة حريصة على إشراك جميع الكيانات العامة والخاصة ذات الصلة لتبادل وجهات النظر حول عملية إصلاح قطاع الاتصالات، وفي عام ٢٠١١ وقع الجهاز القومى برتوكول تعاون مع الجهاز المصرى لحماية المنافسة، يوضح عزم الطرفين على وجود اهتمام خاص لمصالح السوق والمستهلكين، والغرض من هذا البرتوكول تيسير التعاون والتبادل للمعلومات بين الطرفين، وتبادل الدعم التقنى، وتوحيد أساليب التحليل الاقتصادى، والقانونى، ويتعاون الجهاز القومى أيضًا مع الجهاز المصرى لحماية المستهلك فى معالجة شكاوى المستهلكين، وقد أطلق حملة توعية تحت شعار (اعرف حقوقك) فى جميع المحافظات المصرية؛ لتوعية المستهلك بمختلف قضايا الاتصالات، وعلاوة على ذلك يوجد لجنة حماية حقوق المستهلك (CRPC) التى أُنشئت بموجب قانون الاتصالات رقم ١٠ فى ٢٠٠٣ وذلك من أجل الحفاظ على حقوق المستهلك[١].

تهدف الحملة المشتركة بين الاتحاد الدولى للاتصالات ومنظمة العمل الدولية للمهارات الرقمية من أجل فرص العمل اللائق للشباب إلى تدريب خمسة ملايين شاب على مهارات رقمية قابلة للتحويل وجاهزة للعمل بحلول عام ٢٠٣٠؛ لتزويدهم بالمهارات الرقمية القابلة للتحويل الجاهز للعمل.

وتعمل الحملة التى بدأت فى عام ٢٠١٧ على تحفيز طائفة من أصحاب المصلحة لتوفير المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة ومهارات التدريب على ريادة الأعمال من خلال:

- تنظيم برامج لتطوير المهارات الرقمية للشباب مثل معسكرات التشفير، أو الدورات التدريبية لتطوير التطبيقات المتنقلة.
- تشغيل برامج متقدمة لتطوير مهارات الشباب الرقمية.
- تدريب رواد الأعمال الشباب على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية أعمالهم، وتعلم الأعمال، والمهارات التقنية التي يحتاجون إليها وأصحاب مشاريع رقمية.
- إدراج التدريب على المهارات الرقمية فى برامج التنمية الصناعية.[٢]

---

(١) توحيد الجهود لتحقيق أقصى استعادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية – الاتحاد الدولى للاتصالات – أخبار الاتحاد – العدد ٣ ٢٠١٦ عدد خاص– الندوة العالمية لمنظمى الاتصالات – شرم الشيخ – مصر.

(2) www.itu-digital skills

مجموعة أدوات المهارات الرقمية – الاتحاد الدولى للاتصالات ٢٠١٨

www.decent Jobs for youth .org.

- تدريب مقدمى خدمات التعليم على كيفية تكييف المناهج الدراسية، وتحفيز التطور المهني، وأنشطة ريادة الأعمال والتعلم أثناء العمل.
- تقديم الدعم المالى لبرامج تطوير المهارات الرقمية القائمة، أو إنشاء برامج جديدة.(١)

فى عام ٢٠٠٩ أنشا ترافيسى كلانيك وجاريت كامب شركة أوبر، لخدمات التاكسى دون امتلاك سيارة واحدة من خلال تطبيق على الهاتف، أوبر يعمل كحلقة وصل بين الأفراد والسائقين الذين لديهم الرغبة فى إستخدام سيارتهم الخاصة بهدف كسب بعض المال.

ومن المتوقع أن يمثل الاقتصاد التشاركى ثورة فى المشهد الاقتصادى العالمى وفقاً لتقرير أصدرته شركة بى دبليوس(٢) BWC فإن عائد الاقتصاد التشاركى يفوق ٥٣٠ بليون دولار فى ٢٠١٥.

كما أنه يهدف إلى توفير ربح من خلال استخدام الموارد غير المستغلة مما يقلل سعر التكلفة والتوزيع ويوفر فرص عمل بديلة فى الدول ذات معدلات البطالة العالمية كما هو الحال فى مصر، وأيضًا يتركز الاقتصاد التشاركى فى الأفراد، وعلى الطبيعة البشرية، وثقافة الأفراد بطرق مختلفة ويتضح ذلك من خلال:

١- المشاركة مكسب للجميع:

حيث أن المشاركة فى الإقتصاد التشاركى هو المكسب وأساس الربح، قد يستفيد شخص غيرك، من شئ قد تظنه أنت بلا فائدة أو قيمة كالوقت والمعلومات، على سبيل المثال بدلاً من حجز غرفة مكلفة فى أحد الفنادق، يستطيع المسافرون توفير أموال والتعرف أكثر على ثقافة البلد من خلال الإقامة عند أحد المقيمين فى البلد، وهذا من خلال شركة أير بى أن بى (Air bnb) التى تسمح للأفراد بعرض منازلهم للإيجار أو حتى مشاركة غرفة فى المنزل مع المسافر وكسب الأرباح من المساحات غير المستخدمة.

٢- الأفراد هم الثروة الحقيقية :

الأفراد هم عملاؤك وكذلك هم أهم مورد لديك، حيث أن الانتقال من فكرة الملكية خاصة لفكرة التشاركية يحتاج إلى إقناع هؤلاء الأفراد بمشاركتك فكرتك، وعرض مواردهم للآخرين.

كما تمكنت شركة إيزى تاكسى (Easy Taxi) من بناء أكثر من ٤٠٠ ألف سائق عالميًا يوفرون خدماتهم لأكثر من ١٧ مليون مستخدم.(٣)

---

(١) مجموعة أدوات المهارات الرقمية – الإتحاد الدولى للاتصالات ٢٠١٨ – مرجع سابق.

(٢) العوائد الرقمية – تقرير البنك الدولى ٢٠١٦

(٣) العوائد الرقمية تقرير البنك الدولى ٢٠١٦

تطبيقات الاقتصاد التشاركى[١]:

١- منصات الاقتصاد التشاركى الإلكترونية والتى تقدم العديد من الخدمات مثل استئجار السيارات أو شراء السلع والخدمات.

٢- شركة Air bnb

هى موقع يتيح للأشخاص تأجير واستئجار أماكن سكنية؛ حيث يحتوى الموقع على أكثر من ٨٠٠ ألف إعلان لمساكن يمكن استئجارها وموزعة على ٣٣ ألف مدينة فى ١٢٢ دولة، وتأسس الموقع فى أغسطس ٢٠٠٨، ويقع مكتبة الرئيسى فى سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، حيث يقوم المضيف بإنشاء صفحة تعريفية خاصة به، وصفحة تعريفية خاصة بالمكان الذى يؤجره، وتحتوى أيضا على توصيات من أشخاص آخرين، ومراجعات من نزلاء المكان، وتقييم المكان.

٣- Too Good To Go (أوربا):

هو تطبيق تأسس فى الدنمارك في نهاية عام ٢٠١٥ من قبل مجموعة من الأصدقاء؛ للحد من فضلات الطاعم فى المطاعم، ويربط النظام الأساسى الخاص بهذا التطبيق المتعاملين بالطعام الذى قد يتم التخلص منه، حيث فى نهاية كل يوم تضع المطاعم والمقاهى والمخابز عناصرها غير المباعة على هذا التطبيق بسعر مخفض ويتم جمعها قبل ساعة من موعد الإغلاق والأهم من ذلك أن هذا التطبيق قد ساعد على منع ما يقرب من ٢٠٠ طن من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، كما قدم الآلاف من الوجبات التى كان يتم التخلص منها بطريقة أخرى لمن هم فى حاجة إليها .

٤- Lendi أسبانيا:

تم تصميم هذا التطبيق لتفعيل اقتصاد المشاركة بين الجيران حتى يمكنهم إقراض، أو إقتراض أشياء لا يتم إستخدامها كثيرًا.

٥- شركة كريم للنقل:

إن خدمات النقل تسجل أعلى إستخدام فى اقتصاد المشاركة، وقد تأسست شركة كريم فى عام ٢٠١٢ وبدأت كخدمة إقليمية خاصة لركوب السيارات فى دبى، وهي الآن موجودة فى ٤٧ مدينة عبر الشرق الأوسط وأفريقيا وأسيا ولديها ١٥٠٠٠٠ سائق يخدمون حوالى ستة ملايين مستخدم كما شاركت كريم Careem مع Next future Transportation

(١) سارة الجزار – المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائرى فى العالم العربى لتحقيق التنمية المستدامة – دائرة البحوث الاقتصادية – إتحاد الغرف العربية ٢٠١٨

(كاليفورنيا) لتقديم سيارات معيارية، وكهربائية، وعربات بدون سائق في المستقبل؛ كما أبرمت شراكة مع طيران الإمارات فى برامج المسافر الدائم مما يسمح لعملاء الخطوط الجوية لكسب الأميال عند إستخدام خدمة الركوب.

٦- أوبر فى مصر:

يعتبر دخول أوبر فى مجال النقل أحد أفضل الأمثلة لتوضيح تأثير الاقتصاد التشاركى فى القطاع التقليدى من خلال تطبيقات الهواتف الذكية وشبكة من السائقين المعتمدين، حيث تلبي أوبر متطلبات العملاء فى خوض تجربة نقل أفضل من الوسائل التقليدية وهناك اتفاق بين مصلحة الضرائب، وأوبر على دفع قيمة الضريبة المضافة بعد فترة من المفاوضات، وشركة أوبر تتكون من ١٥٧ ألف سائق فى عام ٢٠١٧ و٤ ملايين مستخدم منذ عام ٢٠١٤ وكانت عائدات ٢٠١٨ ١١,٣ مليار دولار، كما تعمل أوبر فى نحو ٦٠٠ مدينة حول العالم، وفى عام ٢٠١٨ أكملت ١٠ مليار رحلة.[١]

أهداف الاقتصاد التشاركى:

هذا النوع من الاقتصاد الذى ينمو يوما بعد يوم والذى هو بديل قوى عن النظام الرأسمالى؛ فهو يتكون من طرفين الطرف الأول المزود للخدمة أو المنتج وليس شرطًا أن يملك رأس مال حتى يبدأ فى الإنخراط فى هذه الأنشطة والاستفادة المالية منها، وقد يكون رأس مال خبرته ومعرفته أو أشياء يمتلكها فى بيته، والطرف الثانى متلقى الخدمة وهكذا يعود النفع على كلا الطرفين المتعاقدين.

<u>وتتمثل أهداف الاقتصاد التشاركى فيما يلي[٢]:</u>

١- **الإدارة الذاتية:** حيث أنه يمكن أن تدير المشروع بنفسك.

٢- **العدالة:** توزيع الاستفادة على الطرفين بالتساوى.

٣- **التضامن:** تقديم الخدمات لمن يرغب فيها.

٤- **التنوع:** تنوع واختلاف الخدمات المقدمة.

٥- **الكفاءة:** الحصول على أفضل العروض بسبب التنوع.

٦- **الاستدامة:** طالما هناك نجاح إذن هناك استدامة.

---

(١) إبراهيم البدوى – كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية الانترنت: https: //01government.com

(2)Participatory Economics A model for anew economy, www.participatary economics .info

سمات الاقتصاد التشاركى

١- الاعتماد على المنصات الرقمية، وتطبيقات المحمول؛ وذلك للتواصل بين الأطراف الثلاثة، أى شركات التواصل الرقمي والعاملين لحسابهم الخاص والمستهلكين.

٢- الاعتماد على أنظمة تقييم الأداء من جانب المستهلك؛ لمراقبة الجودة وذلك لضمان أعلى مستوى من الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات، وكذلك الحفاظ على اسم الشركة وسمعتها. كما أن تلك الشركات تضع مجموعة من القواعد للراغبين فى العمل لحسابهم الخاص لضمان مستوى معين من جودة الخدمات والسلع المقدمة.

٣- تحديد العاملين لحجم ساعات العمل الخاصة بهم.

٤- تولى العاملين بأنفسهم مسؤولية استخدام وصيانة الأصول الرأسمالية الخاصة بهم وذلك لتوفير الخدمة المطلوبة وينحصر دور الشركة فى دور الوسيط.(١)

٥- تنوع طرق حساب المقابل المادى للخدمات أو السلع المقدمة: ففى حين تترك بعض الشركات للأفراد تحديد هيكل الاسعار مثل Taskrabbit للخدمات العامة و Airbnb لتأجير السكن والضيافة، فإن البعض الآخر مثل Uber, Careem لخدمات التاكسى يُخضع تكلفة الخدمة، أو السلعة للتحديد من قبل المنصة الرقمية، وفى الحالتين تطبق المنصات الرقمية عدة معايير لضمان مصداقية الدفع وتقليل مخاطر عدم السداد، كما أن شركات التواصل الرقمى تحتفظ لنفسها بنسبة من ذلك المقابل.

٦- إنشاء أسواق ضخمة من العرض والطلب حيث تظهر أهمية اقتصاد المشاركة الرقمى فى خلق أسواق عالمية كبيرة أكثر شفافية وكفاءة يلتقى فيها العرض والطلب بأقل وقت وجهد، حيث تعمل المنصات الرقمية من خلال خوارزميات البحث عن إحداث التواصل الكفء، والمباشر بين مقدمى الخدمات أو السلع، والمستهلك.(٢)

٧- سهولة انجاز الأعمال بكفاءة عالية، وتكلفة أقل؛ حيث تسمح المنصات الرقمية للشركات بالبحث فى قاعدة عريضة من الراغبين فى العمل لحسابهم، والعثور على

(1)Jan Hathaway and Mar Muro, Tracking the gig economy: New numbers, Brookings, October 13,2016 accessible at: https//www.brookings.edu/ research/ tracking- the gig economy-new numbers/ (Last accessed :October 31, 2016.

(2) Sarah A. Donovan (et al), what Does the Gig economy mean for workers? Congressional Research service, no R44365, February 5, 2016

الأشخاص ذوى المهارات المطلوبة للعمل بشكل جزئى، مما يعنى أداء الأعمال بشكل افضل مع توفير النفقات والوقت والجهد.(١)

٨- استحداث آليات جديدة للتوظيف.

٩- الاستقلالية فى أداء الأعمال.

١٠-انخفاض أسعار الخدمات المقدمة للمستهلكين.

١١-إضافة خبرات جديدة للمستهلكين.

١٢-بناء آليات الثقة بين مقدم الخدمة والمستهلك.

المبحث الثالث

تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشمول المالي

يجب أن يكون هناك المزيد من الجهد نحو إصدار التشريعات والتعليمات اللازمة لتهيئة البيئة الداعمة لرفع معدلات الشمول المالي، بما ينعكس على إتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وتحفيز مقدمى الخدمات بما يتناسب وطبيعة هذه الشركات، مع تبنى فكر التمويل المسؤول والمستدام.

إن البنك المركزى المصرى يضع رفع معدلات الشمول المالى على رأس أولوياته تماشيًا مع إستراتيجة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتى ترتكز على ٣ أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئى عبر ٤ محاور أساسية (٢):

المحور الأول : تعزيز الرقابة

من خلال العمل على قياس مستويات الشمول المالي على أساس عملي، وبصورة مستدامة، وتهيئة البيئة الرقابية، والتشريعية من خلال إصدار التعليمات الرقابية التى تعزز المنهج القائم على المخاطر، عملاً على تضمين جميع فئات المجتمع بالنظام الرسمى وضمان حقوقهم من خلال إصدار التعليمات الخاصة بحماية حقوق عملاء البنوك.

المحور الثانى: نشر الوعى وثقافة الشمول المالى:

وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات للوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم الخدمات المالية بتكلفة مناسبة وبطريقة عادلة مثل فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، والتى نتج

(١) سارة عبد العزيز – تنامى اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية– اتجاهات الأحداث، العدد ١٩ يناير –فبراير ٢٠١٧.

(٢) اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية فى دورته الثالثة والاربعين الانترنت.

عنها فتح مليون حساب خلال الفعاليات على مدار أعوام بالقطاع المصرفي المصري، بالإضافة إلى نشر ورعاية أنشطة التثقيف المالى لأكثر من مليون مستفيد.

المحور الثالث : العمل على خلق بيئة داعمة :

وذلك من خلال دعم رواد الأعمال، وتشجيع المشروعات المبتكرة، وتعزيز المنتج المحلى من خلال إطلاق مبادرة رواد النيل مؤخرًا(بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية)، وتعزيز بيئة الأعمال من خلال التعاون بين الأطراف المعنية على مستوى الدولة، وإنشاء مراكز تطوير الأعمال بما يساهم في النهوض بالأفكار المبتكرة التى تقود إلى النمو الاقتصادي.

المحورالرابع : الاعتماد على التكنولوجيا:

وذلك من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم وتحفيز استخدام وسائل، وقنوات الدفع الإلكترونية؛ بهدف التحول إلى اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد، وإنشاء مراكز التكنولوجيا المالية؛ لتحفيز ودعم الابتكار في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية.

إن الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية، وفرص العمل للأسر الريفية، وتأثير مضاعف على الاقتصاد، وزيادة الدخل للأسر الفقيرة التى تملك أنشطة يدوية، مما يؤدى إلى زيادة المدخرات، وقاعدة ودائع أوسع للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية، كما سيمكن الحكومة من توفير المزايا الاجتماعية والإعانات، مما يقلل بشكل كبير التسريبات، وعمليات الاختلاس فى برامج الرعاية الإجتماعية.

<u>كما أن هناك مجموعة من الأهداف تحتاج إلى شمول مالى مثل:</u>[1]

١ – الأهداف الاقتصادية:

من أهداف المجتمع الاقتصادي تحقيق الكفاءة، والنمو، والاستقرار، والعدالة وعن طريق الشمول المالى يمكن أن نحقق توزيع عادل للدخل، وتقليل فجوة توفير الدخل.

٢ – تعبئة المدخرات:

من خلال الشمول المالي يمكن ربط القطاعات الأضعف فى المجتمع بالخدمات المصرفية التى ستخلق مستوى عالى من المدخرات الوطنية، وهذا الادخار يمكن إستخدامه في الاستثمار والنمو الاقتصادي.

٣– سوق أكبر للنظام المالي:

(1) Susanta Kumar Sethy, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, university of Hyderabad, India, Theoretical and Applied Economics, volume 23 No 2 (607) 2016.

يمكن إنشاء سوق أكبر للنظام المالى من خلال إنشاء مستوى عالى من المدخرات، وهذا السوق سوف يلبى احتياجات الجزء الأكبر من المجتمع.

٤- الأهداف الاجتماعية:

من خلال الشمول المالى يمكن القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل الفقر الذى يعد أهم مشكلة تواجه الدول النامية، ويتم القضاء على الفقر من خلال إعطاء قروض بنكية بفائدة بسيطة لتوفير الدخل والمعيشة وعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من أجل توفير فرص عمل ودخل مناسب.

٥- العيش المستدام:

إذا تم منح قروض بنكية لقطاع يعانى من الفقر فإن ذلك سوف يؤدى إلى إنشاء أعمال خاصة بهم تؤدى إلى وجود دخل دائم يمكن من خلاله التغلب على ظروف المعيشة الصعبة وفتح مجالات للعمل من خلال المشارع الصغيرة والمتوسطة لتلك الفئة من المجتمع.

كما يمكن للشمول المالي أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال القنوات التالية: [1]

١- تراكم رأس المال :

حيث أنه يعزز تراكم المدخرات فى البنوك وهذه المدخرات بمثابة رأس المال للاستثمار فى المشاريع الانتاجية، ويتم تمويل ودائع الإدخار هذه إلى قروض، وأخرى منتجات مالية؛ لدعم خطط الاستثمار لوحدات الانفاق.

كما تم توسيع القاعدة ليضمن تعبئة الموارد من الوحدات الاقتصادية التى كانت تعتبر غير قادرة على الادخار (الأسر الفقيرة).

٢- الابتكار وريادة الأعمال:

إن نوعية رأس المال البشرى هى مقدمة لا جدال فيها للنمو الاقتصادى، وفي الوقت نفسه تحدد نوعية رأس المال البشرى درجة الابتكار، وريادة الأعمال فى الاقتصاد، والموارد المالية الضرورية للتدريب، وتنمية قدرات رأس المال البشرى، كما أن الأسر، والشركات الصغيرة، والمتوسطة التى يتم تضمينها ماليا أكثر قدرة على إيجاد الموارد المالية من النظام المالى الرسمى.

(1) Joshua y-Abor, Haruna Issahaku, Mohammed Amidu and victor murinde financial inclusion and Economic growth what do we know? centre for Global finance working paper series No. 11/2018 university of London.

حتى فى الحالات التى لا يتمكن الأفراد فيها من دفع رسوم التعليم من الجيب، وسوف يعزز النظام المالى الشامل الحصول على الائتمان، وبأسعار معقولة وغيرها على سبيل الدعم سواء كانت خاصة أو حكومية، كما يوفر الشمول المالى المنتجات المالية التى من خلالها يمكن دفع الرسوم المدرسية، كما أن قوة العمل المدربة قادرة على توليد الاختراعات، وتقديم حلول مبتكرة لمشاكل المجتمع من خلال الاختراعات، والابتكارات الجديدة التى تؤدى إلى زيادات هائلة فى الإنتاج والنمو الاقتصادي.

٣- الدخل والعمالة :

يوفر الشمول المالى فرص عمل للأفراد، والأسر، والمؤسسات المالية والحكومية من خلال توفير العمالة المباشرة وغير المباشرة.

٤- فرص التنويع :

من خلال توفير الأموال لمجموعة واسعة من المستثمرين، كما أن الشمول المالى يزيد من مجموعة الخيارات الاقتصادية المتاحة للأفراد، والأسر، والشركات التى تؤدى إلى التنويع الاقتصادى من خلال مساعدة الفقراء، والشركات الصغيرة، والمتوسطة، وتوفير الاقتراض، وبناء الأصول، والتأمين ضد ما هو غير متوقع، ودفع واستلام المدفوعات بكل سهولة؛ حيث يتيح الشمول المالى إنتاج سلع، وخدمات متنوعة، والوصول إلى الأسواق المختلفة، وتنويع مصادر الدخل.

٥- الإنتاجية:

الكثير من الوكلاء الاقتصاديين ليسوا منتجين كما ينبغى أن يكونوا؛ بسبب الابتعاد المالي، أو الاستثناء المالى الذى يجعلهم غير قادرين على توفير المدخلات اللازمة بالكميات المطلوبة فى الوقت المناسب لدعم الإنتاج والإستفادة من الفرص الواعدة.

٦- الأمن المالي:

يفتح الشمول المالي مجموعة من الخيارات المالية المتاحة للفقراء، والتي تمكن الفقراء من تراكم رأس امال على المدى الطويل، ويسهل الاستثمار طويل الأجل وتخطيط الاستهلاك، ويعزز قدرة الأسر على امتصاص الصدمات المالية.

خلاصة القول أن الشمول المالى يعزز النمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة من خلال تمكين رأس المال، وتحفيز روح المبادرة، والابتكار، وتوليد فرص عمل مباشرة، وغير مباشرة، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية وضمان الأمن المالي.

ونجد أيضا أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يكون هناك [١]:

١- دعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.

٢- دعم تنمية المنصات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية.

٣- تعزيز الدعم لرواد الأعمال الرقمية.

أولاً: تعزيز الشمول المالى للأفراد، والشركات الصغيرة، والمتوسطة:

من خلال تنويع الأدوات والمصادر المالية عبر توسيع الإطار التنظيمى، والمؤسسي للتمويل الأصغر والتمويل الزراعي، والتغطية التأمينية، وغيرها من المنتجات التمويلية التقليدية والبديلة.

وستعزز هذه الركيزة أيضًا الشمول المالى للنساء، والمشروعات المملوكة للنساء، من خلال زيادة بيانات جانب العرض عن المساواة بين الجنسين من مقدمي الخدمات المالية، وتحتاج المؤسسات المالية، ونظم المعلومات الائتمانية، والبرامج الحكومية للبيانات المتعلقة بالمعلومات المالية عن رائدات الأعمال والشركات التى تقودها النساء؛ وذلك من أجل فحص المقترضات المحتملات وإستهداف رائدات الأعمال لتحقيق أثر أفضل، وتعتمد هذه الركيزة على برنامج شامل للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لدعم القطاع المالي، والاستقرار، وإصلاح التمويل الآجل وإمكانية حصول المرأة على التمويل.

ثانياً: دعم تنمية المنصات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية:

تساعد الإصلاحات اللازمة لتنمية منصات رقمية مع التركيز على البنية التحتية للسوق المالية(نظام إدارة المعلومات المالية)، والمدفوعات عن طريق الهاتف المحمول، وعلاوة على ذلك فإنها تعتزم توسيع إمكانية الوصول الشامل إلى البنية التحتية الرقمية عن طريق تشجيع المنافسة بين مشغلى شبكات الإتصال البصرية وإستثمارهم فيها، وتيسير نشر الألياف البصرية، ومن خلال حزمة تنظيمية ذكية تدعم تمويل سياسة التنمية بشكل أكبر من الأعمال التحليلة الحالية والمقررة، والمساعدة الفنية بما فى ذلك ما يلى:

أ- عمل تحليل ومساعدة فنية عن ابتكارات مدفوعات من أجل تحقيق الشمول المالي، وهو الحوار القائم على المشتريات الإلكترونية.

ب-المساعدة الفنية وتوسيع المنصات الرقمية، والمساعدة الفنية للحكومة بشأن تحديث الإطار الاستراتيجى للتنمية الرقمية وتعزيز سياسة البنية التحتية الرقمية، وتعزيز

(١) البنك الدولى- سياسات التنمية للشمول المالى والاقتصاد الرقمى.

إطار الحكومة الرقمية، وتعزيز التحول الرقمى فى مجال التمويل والصناعة والزراعة.

ثالثاً: تعزيز الدعم لرواد الأعمال الرقمية:

يعالج النمو الشامل للقطاع الخاص من خلال إنشاء المشاريع والحصول على التمويل للمشاريع الناشئة، ويتعزز هذا المجال من مجالات السياسات بالأعمال التحليلية والاستشارية التى يقدمها كل من مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولى؛ والتى تسعى إلى تسهيل إصلاحات تنظيم الأعمال من الجيل الثانى لزيادة خفض تكلفة ممارسة الأعمال ودعم رقمنة خدمات الأعمال.

المؤشر العالمى للشمول المالى الصادر عن مؤسسة فيندكس التابعة للبنك الدولى عن عام ٢٠١٧ التى أشارت إلى ارتفاع عدد من يمتلكون حسابات من البالغين فى مصر إلى ٣٣% فى عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٤% فى عام ٢٠١٤.

كما قام البنك المركزى المصرى خلال عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة بيانات قومية للشمول المالى فى جانب العرض تعتمد على رقم موحد لكل مواطن (بطاقة الرقم القومي)؛ بحيث يتم تجميع البيانات الخاصة لعملاء القطاع المالى على مراحل، هذا وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى التى شملت بيانات عملاء البنوك، وعملاء البريد المصرى.

جدير بالذكر أنه يتم تجميع تلك البيانات وتنقيحها للحصول على معلومات ذات جودة عالية ومقسمة بحسب النوع، والموقع الجغرافى، وعلى مستوى جميع الحسابات؛ بحسب النوع والموقع الجغرافى وعلى مستوى جميع الحسابات سواء كانت ودائع أو قروض أو خدمات إلكترونية، وسيتم فى المرحلة الثانية إضافة كافة عملاء القطاع المالى من تمويل متناهى الصغر، وتأمين، وتأجير تمويلى، وتخصيم علمًا بأنه سيتم تحديث قاعدة البيانات بشكل دورى.

كما سيتم العمل فى المرحلة الثالثة على جمع البيانات الخاصة بالشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقسمة بحسب النوع وفقًا للتعريف الصادر من البنك المركزى المصرى فى أغسطس ٢٠١٨م.

كما يقوم البنك المركزى المصرى خلال العام ٢٠١٩ بإجراء دراسة شاملة فى جانبى العرض، والطلب، وتحديد الفجوات، وذلك بالنسبة للأفراد والشركات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، بهدف التعرف على النسب الخاصة بالشمول المالي، والتعرف على

الخدمات المالية المستخدمة، وتحديد أهم التحديات المتعلقة باستخدامها، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات من الخدمات المالية.

الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة؛ حيث يشجع البنك المركزى المصرى على استخدام نظم الدفع المصرفية الرقمية [١].

توصيات وآليات لتعزيز الشمول المالي فى المنطقة العربية [٢]:

١- تطوير البنية التحتية للنظام المالى خاصة فى المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتمانى، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات وتطوير نظم الدفع والتسوية، والعمليات المصرفية الإلكترونية.

٢- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد، والشركات الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية الصغر.

٣- التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل، وبأفضل فاعلية.

٤- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال، والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، التي تلعب دورًا هامًا في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية، والبشرية.

٥- تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية، إلى مؤسسات مالية، أو مصارف.

٦- تعزيز الانتشار الجغرافي، من خلال التوسع فى شبكة فروع المصارف مقدمى الخدمات المالية، وخاصة التمويل المتناهى الصغر.

٧- تنوع وتطوير المنتجات، والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة، وذات تكلفة منخفضة، ومخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضرورى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار، التأمين، ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

---

(١) يسر برنية– رامى عبيد– حبيب أعطية فريق العمل الاقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية– الجهود والسياسات التجارى– صندوق النقد العربى– مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ٢٠١٩.

(٢) إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث واقع الشمول المالى فى المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه.

٨- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي، من خلال إطلاعه على حقوقه، وواجباته، والمزايا، والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات، والتغيرات التى تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

٩- العمل على تحسين بيئة الأعمال، من خلال إجراء إصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم فى جذب الاستثمارات المباشرة، وتعزيز النمو والتشغيل.

الخاتمة:

من خلال تناول هذا البحث سنجد أنه هناك أهمية كبيرة للشمول المالي فى التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي؛ وذلك لأنه يقدم الخدمات المالية المتنوعة لكافة أفراد المجتمع وخاصة الأسر الفقيرة، والمرأة، ويساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة فى القضاء على الفقر، والجوع، وتحقيق الأمن، وضمان حياة صحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز النمو الاقتصادي، وبناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز الابتكار، ووُجد أيضا أن الشمول المالي يجب أن يتم فى ظل الاقتصاد الرقمي؛ حتى يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة. وذلك بتهيئة بيئة جاذبة للإبداع، والاستثمار التكنولوجي، في ظل بيئة تكنولوجية وبنية تحتية مؤهلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ للحصول على ميزة تنافسية واستغلال كافة الفرص، ومواجهة كافة التحديات التى تواجه الشمول المالى.

كما يمكن للاقتصاد التشاركي فى ظل الاقتصاد الرقمي استغلال الموارد غير المستغلة، مما يقلل سعر التكلفة العالية ويوفر فرص عمل بديلة من خلال المشاركة بين أفراد المجتمع باعتبار الأفراد هم الثروة الحقيقية.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يكون هناك مزيد من الجهد نحو إصدار التشريعات، والتعليمات اللازمة لتهيئة بيئة داعمة؛ لرفع معدلات الشمول المالى.

النتائــج:

١- يساهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- إمكانية تحقيق الشمول المالي في ظل بيئة تكنولوجية تساعد على تنوع الخدمات المالية المقدمة.

٣- هناك ارتفاع فى استخدام الهواتف الذكية، ولكن بالرغم من ذلك لا تزال الشركات والحكومات بحاجة إلى مواكبة التطور في شتى المجالات.

٤- تساعد التكنولوجيا الرقمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة فى التجارة العالمية.

٥- التمويل الرقمى له دور فعال فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى عن طريق الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية.

٦- استخدام الاقتصاد الرقمي يؤدى إلى خفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية.

٧- رأس المال البشرى هو أهم مورد للاقتصاد التشاركى، وزيادة النمو الاقتصادى.

التوصيات :

١- الاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية.

٢- الاهتمام بالابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وريادة الأعمال.

٣- نشر ثقافة الشمول المالي على مستوى كافة القطاعات.

٤- تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة وميسرة.

٥- الاهتمام بالتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة متناقصة.

٦- توصيل الإنترنت للقرى الفقيرة والمناطق النائية.

٧- نشر ثقافة التسوق، والبيع، والشراء، عبر المنصات الرقمية.

٨- الاهتمام برأس المال البشري، من أول مراحل التعليم بالتركيز على استخدام التكنولوجيا.

٩- توفير بيئة تشريعية، وقانونية مناسبة حتى تدخل عوائد الاقتصاد التشاركى فى الاقتصاد الرسمى.

المراجع

المراجع العربية:

١- إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد – اقتصاد المعرفة والاستثمار فى رأس المال البشرى دراسة تحليلة مقارنة – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠١٧.
٢- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث واقع الشمول المالى فى المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه .
٣- أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالى – لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق – البنك الدولى ٢٠١٦
٤- بشيير العلاق – التسويق فى عصر الانترنت والاقتصاد الرقمى المنطقة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات – ٢٠٠٦.
٥- البنك الدولى– سياسات التنمية للشمول المالى والاقتصاد الرقمى.
٦- توحيد الجهود لتحقيق أقصى استعادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية – الاتحاد الدولى للاتصالات – أخبار الاتحاد – العدد ٣ ٢٠١٦ عدد خاص– الندوة العالمية لمنظمى الاتصالات – شرم الشيخ – مصر.
٧- سارة الجزار – المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائرى فى العالم العربى لتحقيق التنمية المستدامة – دائرة البحوث الاقتصادية – إتحاد الغرف العربية ٢٠١٨.
٨- سارة عبد العزيز– تنامى اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية– اتجاهات الأحداث، العدد ١٩ يناير –فبراير ٢٠١٧.
٩- السياسات الصناعية وسياسات القدرة الانتاجية للاقتصاد الرقمى مذكرة من مانة الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحمدة للتجارة والتنمية – مجلس التجارة والتنمية – الدورة الخامسة والستون الجزء الأول جنيف ٤ – ١٢ يونية ٢٠١٨.
١٠- العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالى والشمول المالى – فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية – صندوق النقد العربى ٢٠١٥.
١١- يسر برنية – رامى عبيد – حبيب أعطية فريق العمل الاقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية – الجهود والسياسات التجارى – صندوق النقد العربى – مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ٢٠١٩.

المراجع الأجنبية:

12- Francisco G. villarreal, financial inclusion of small rural producers, Economic commission for latin American and caribean (ECLAC) Santiago November 2017.

13- G 20 High – level principles for Digital financial inclusion GPFI Global partnership for financial inclusion, 2013 China.

14- Glaniyi Evans, the efects of economic and financial Development on financial inclusion in Africa pan Atlantic university, Lagos, Nigeria 2015.

15- Jan Hathaway and Mar Muro, Tracking the gig economy: New numbers, Brookings, October 13, 2016 accessible at: https//www.brookings.edu/ research/ tracking- the gig economy-new numbers/ (Last accessed: October 31, 2016.

16- Joshua y-Abor, Haruna Issahaku, Mohammed Amidu and victor murinde financial inclusion and Economic growth what do we know? centre for Global finance working paper series No. 11/2018 university of London.

17- Mr. Sanjay Msakariya &. Dr Neelima Ruporel, Evaluation of financial inclusion strategies of Bank, in INDIA: Reflections from literature ISSN No. 0974-035x An Indexed Refereed Journal of Higher Education.

18- Nicholas S.vonortas STI policy for knowledge Based Economies, center for international science and Technology, policy and Department economies, the George Washington University.

19- Rudy Telles Jr, Digital matching firms: Anew Definition in the sharing Economy space economics and statistics Administration issue Brief (u.s Department of commerce) no, 1 June 3, 2010.

20- Sarah A. Donovan (et al), what Does the Gig economy mean for workers? Congressional Research service, no R44365, February 5, 2016.

21- Sonu Garg, Dr. parul Agarwal, financial Inclusion in India a Review of Initatives and Achievements, IOSR Journal of Busines and management (IOSR – JBM) volume 16, Issue 6 vol. I Jun 2014.

22- Susanta Kumar Sethy, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, university of Hyderabad, India, Theoretical and Applied Economics, volume 23 No 2 (607) 2016.

23- Tarek Elmasry, Enrico Benni, Jigar patel, Jan Peter aus deem moore Digital middle East: Transforming the region into a leading digital economy, October 2010.

24- Will Hutton, the gig economy is here to stay so making it fairer must be apriority the Guardian September 4, 2016 accessible at : https : www.the guardian com.2016.

المواقع الإلكترونية:

٢٥-إبراهيم البدوى – كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية الانترنت:
https: //01government.com

٢٦- اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية فى دورته الثالثة والاربعين الانترنت .

٢٧- الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة – موقع الأمم المتحدة – الإنترنت.

٢٨- تقرير المعرفة العربى ٢٠١٩ – نحو تواصل معرفى منتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – مشروع المعرفة – الانترنت.

٢٩- الشمول المالى عامل رئيسى فى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء – موقع البنك الدولى World Bank Group

٣٠- العوائد الرقمية – تقرير البنك الدولى .٢٠١٦

٣١- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة الإتصالات – الانترنت.
٣٢-مجموعة أدوات المهارات الرقمية – الاتحاد الدولى للاتصالات ٢٠١٨
www.decent Jobs for youth .org.
٣٣- مؤشر ماكينزى – الانترنت.
٣٤- الهيئة العامة للاستعلامات – الشمول المالى نحو التحول الرقمى – الانترنت.
35- Amsterdam and Airbnb sign agreement on home sharing and tourist tax, December 18, 2014 a accessible at http// www.iamsterdam : - com en/media center / city - hall / press 2014 .
36-Participatory Economics A model for anew economy, www.participatary economics .info.
37- www.itu-digital skills.